بريطانيا وممتلكاتها الحرة

للأستاذ عبد الفتاح البارودى

لا تزال شركات الأنباء العالمية توافينا بآراء غريبة لساسة البلدان التى تسمى ممتلكات بريطانيا الحرة (Dominions) حول المسائل السياسية الكبرى . ووجه الغرابة — ولو فى أذهاننا وتصوراتنا — هو أن وجهة نظرهم لا تتقيد مطلقا بوجهة نظر ساسة انجلترا ذاتها ، أى قد تختلف معها ، وهذا مما قد يتنافى منطقياً مع مجرد تبعيتها لها . لذلك يبدو من المهم لنا ونحن فى فترة تضج سياسى أن نلقى بعض الضوء على النظام البرلمانى فى الأمبراطورية البريطانية من هذه الناحية :

من المصطلح عليه أن النظام البرلمانى البريطانى من أكثر نظم الحكم السائدة الآن نجاحاً بدليل أنه فى خلال الثلاثة قرون الأخيرة لم يحدث أى انقلاب برلمانى فى الامبراطورية الشاسعة الأرجاء ، بينما حدثت انقلابات كثيرة ، بل ثورات دموية أحياناً فى كثير من أقطار العالم ، ومن بينها أقطار صغيرة المساحة والممتلكات والشعوب . ولا شك أن معظم هذا النجاح راجع إلى الصلات السليمة الوثيقة بين بريطانيا وممتلكاتها الحرة لسببين بسيطين :

الأول : أن شعوب هذه الممتلكات تمت غالباً إلى أصل بريطانى ، ولذا تهدف بالفطرة لغرض واحد هو الصالح الأمبراطورى العام .

والثانى : أن انجلترا تفهم معنى حرية الرأى بين شعوبها ، فأتاحت لها حكومات نيابية لا تقل قوة وقيمة وممارسة عن حكومة الدولة ، وتشرف عليها جمعيات عمومية منتخبة على هيئة برلمانات تشبه مجلس العموم كذلك ، وتقوم بأعمال مماثلة لأعماله ولها وسائلها الخاصة وأغراضها وذاتيتها المستقلة عنه ، ولا ترتبط معه إلا بعلاقات استشارية متبادلة .

غاية ما فى الأمر أن هذه العلاقات وطيدة ومحترمة ، وأهم من ذلك أنهم يعملون جميعاً على رعايتها وصيانتها وتنميتها بإخلاص لا حد له .

وليس أدل على ذلك من أنهم — تحقيقاً لهذا — أنشأوا لجنة دائمة تمثل كل أطراف المملكة المتحدة اسمها الجمعية البرلمانية الامبراطورية (The Empire Parliament Association) تسير طبقاً للائحة عامة (The Statute of Westminuster) ؛ وهى المرجع الوحيد لكل ما يتصل بالممتلكات الحرة . ومن الغريب أن هذه اللائحة التى تنظم الروابط بين وحدات الأمبراطورية ليس لديها القوة التنفيذية التى تجبر أى وحدة منها على عدم الانفصال عن الأمبراطورية إذا رغبت فى ذلك ! ومع هذا لم تتولد مثل هذه الرغبة بشكل جدى حاسم فى أى جزء من الأجزاء ، لا لشىء إلا لأن اللائحة أولا تتجنب كل ما يتعارض مع مبدأ المساواة التامة بين الجميع . وثانياً توجه المجموعة بأكملها توجيهاً عاماً مركزاً حول الضرورات فقط ، ولا شأن لها بالتفاصيل التى قد يتشعب منها خلاف ما . وهذا هو السبب فى أن كل جزء من أجزاء الممتلكات الحرة يخضع لنفوذ هيئة خاصة به تدير شؤونه وحدها كاتحاد أمريكا الشمالية فى كندا والاتحاد الاسترالى العام فى استراليا ، وهكذا فى جنوب أفريقيا ونيوزيلندة أكثر من هذا ، فإنه عند وضع « اللائحة » أصرت كل وحدة على إثبات رغبتها فى الاحتفاظ دائماً بحقوقها كقوة خارجية تكاد تكون أجنبية لا يربطها بالتاج إلا حق الولاء . وإذن لا نستغرب حين نعلم أن كل ما يربط بين نيوزيلندة وبين الأمبراطورية مثلا اتفاقية تسمى The Merchant Shipinq) (Aqreement لتنظيم اللاحة التجارية لا غير . وهكذا فى سائر الأجزاء ، لكل جزء رابطة خاصة به على حدة .

ويحسن هنا أن ننوه بأن كثيراً من البريطانيين حاولوا إدماج هذه المجموعات فى « بريطانيا الأم » ، أو ما يطلقون عليه (The Mother Country) ، وكانت أهم محاولة عملية فى عام ١٩١٠ عندما ألقى المستر إمرى محاضرة خاصة بذلك على مسمع من ممثلى الجمعية الأمبراطورية الملكية The Royac Empire) (Society ودعا إلى الاتحاد الشامل من جميع الوجوه ، وانتهز فرصة حفلات التتويج التى كانت تقام فى ذاك الحين ، وطالب بتمثيل البرلمانات الحرة فيها تمثيلا له صبغة رسمية ، وفعلا حظيت دعوته بنجاح يذكر كان من نتائجه عقب ذلك إنشاء لجنة تنسيق